الحالـة الاقتصادية للأســـرة ومدي تأثرها بالسياسات الاقتصادية التـي يتبنـاهـا المجتمـع الليبي " دراسة سوسيولوجية "

حســـن البشير سعد الأبح - - قسم علم الاجتماع - كلية التربية زوارة
جامعة الزاوية
البريد الإلكتروني hassan.ly79@gmail.com

الملخص:

إن التحـولات السياسية التـي مـر بهـا المجتمـع الليبي ، ألقت بتأثيراتهـا علـى كافـة المجـالات والفئـات الاجتماعيـة ، وعلـي وجه الخصوص الأسرة الليبية. فلقد تأثرت الأسـرة خـلال فتـرة التحولات السياسية بالعديد من المشكلات الاقتصادية ومنها ارتفاع كبير في اسعار السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديدا لأوضاع المعيشية للأسرة ، ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي

ما العوامل التي أترث فـي التطـور التـاريخي لظـاهرة الاستهلاك في ليبيا ؟ هل هناك نمط محدد للاستهلاك في المجتمع الليبـي ؟ ويهدف البحث الى التعرف على الحالـة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التـي يتبناهـا المجتمـع الليبي.

استخدم البحث المنهج الصفي التحليلـي لوصـف الظـاهرة وتحديد أبعادها وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي عنـد تتبـع تطـور ظـاهرة نمـط الاستهلاك في المجتمع الليبي

اما اهم نتائج البحث فهي إن إتباع السياسات الليبرالية لم يؤدِ إلى تحقيق التنمية ، إذ لم تقم بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

إن نجاح عملية التنمية يحتاج إلى سياسات تدخل حكيمة وهنا يبرز دور الدولة في تحقيق التنمية بالمعنى الواسع.

إن هدف هذه البرامج والسياسات، وهي تخفيف الآثـار الاجتماعيـة السلبية للإصلاح الاقتصادي هو هدف أكبر من إمكانياتها بكثير.

إن تخفيف الآثار لا يرتبط مباشـــرة بهدف معالجة الفقر وتصحيح توزيع الدخول والثروات، وإنما يقتصر على بعض أعراضه.

هناك قصور في نوعية المشروعات، إذ جاء معظمها بطلب من جهات حكومية، واتسمت بقدر من التشابه، مما يثير تساؤلات حول مدى مطابقتها لاحتياجات الفئات المتضررة

Name: Hassan Al-Bashir Saad Al-Abah - Zawiya University - Faculty of Education Zuwara - Department of Sociology Degree: Assistant Professor - Email hassan.ly79@gmail.com

Research Summary

The political transformations that Libyan society has undergone have had an impact on all social fields and groups, especially the Libyan family. The family has been affected during the period of political transformations by many economic problems, including a significant rise in the prices of basic commodities needed by the citizen, where the gap between income and prices diverged, which is a threat to the living conditions of the family, and the research problem can be identified through the following question

What factors affect the historical development of the phenomenon of consumption in Libya? Is there a specific pattern of consumption in Libyan society? The research aims to identify the economic situation of the family and the extent of its impact on the economic policies adopted by the Libyan society.

The research used the analytical classroom approach to describe the phenomenon and determine its dimensions, as well as the historical approach was used when tracking the development of the phenomenon of consumption pattern in Libyan society.

The most important results of the research are that following liberal policies did not lead to development, as they did not solve economic and social problems.

The success of the development process requires wise interventionist policies, and here the role of the state in achieving development in the broad sense emerges.

The goal of these programmes and policies, namely to mitigate the negative social effects of economic reform, is far beyond their means.

Mitigation is not directly related to the goal of addressing poverty and correcting the distribution of income and wealth, but is limited to some of its symptoms.

There is a lack of quality of projects, as most of them came at the request of government agencies, and were characterized by a degree of similarity, which raises questions about the extent to which they meet the needs of the affected groups.

المقدمـــــــة :

لـم يحظى موضوع ثقافة الاستهلاك بالاهتمام الـسيوسولوجي إلا منـذ ثمانينيـات القـرن العـشرين ومما لا شـك أن تلـك التحـولات السياسية التـي مـر بهـا المجتمع الليبي ،ألقت بتأثيراتها على كافة المجالات والفئات الاجتماعية ، وعلي وجه الخصوص الأسرة الليبية. فلقد تأثرت الأسرة خلال فترة التحولات السياسية بالعديد من المشكلات الاقتصادية ومنها ارتفاع كبير في اسعار السلع الاساسية التي يحتاجها المواطن حيث تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديدا لأوضاع المعيشية للأسرة ، كما لحقتً بها العديد من التغيرات في الأنماط السلوكية المتعلقة بالإنفاق والاستهلاك ، حيث انتشرت العديد من عادات استهلاك الأطعمة الدخيلة والمشروبات الغارية علي مورثاتنا الحضارية والثقافية ،لاشك إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها والتغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي أثرت بعمق على سلوكيات الأفراد داخل الأسرة أو في المحيط العام كوحدات استهلاكية، كما تغيرت بعض القيم التي تحدد نمط استهلاكهم.

مشكلة البحث :

إن التطلع إلى مستوى معيشة أفضل كان مطلبا شرعيا بعد ما عانى الشعب الليبي القهر والحرمان، أثنا فترة الاستعمار الإيطالي، وبعد حصول البلاد على الاستقلال كانت ليبيا تصنف من بين الدول الفقير في العالم حيث كانت تعتمد على مساعدات هيئة الأمم المتحدة، ويغلب على الاقتصاد طابع الرعي والزراعة وخاصة منها البعلية والمنتجات التقليدية ، وبعد اكتشاف البترول وتصديره انتعشت البلاد بشكل جزئي وانعكس دلك على نوع وحجم الاستهلاك للأسر الليبية وبدأت تظهر بعض من ملامحه على الشعب فيما يتعلق بنوع وحجم الاستهلاك صاحبه طموح اتصف بالتنافس بين الأفراد والفئات الاجتماعية للوصول إلى الرفاهية باستعمال طرق معينة بدون ضوابط أخلاقية أو قانونية أحيانا ، وتكمن مشكلة البحث في ارتفاع الرغبة في الاستهلاك وتزايد الاحتياجات في الوقت الذي تتراجع فيه القدرة الاقتصادية المخصصة لتلبية الحاجات الاستهلاكية ، كما إن حالة التغيرات السياسية التي مر بها المجتمع الليبي ادت الى

منعطفات كثيرة ولعل من أبرزها تلك المتعلقة بالاستهلاك، وضعف رقابة أجهزة الدولة الرسمية في التوجيه نحو الرقابة والمحاسبة، و نلاحظ بشكل واضح في الأسواق الليبية، ارتفاع الأسعار في غياب تسعيره محددة من قبل السلطات الاقتصادية في الدولة وضعف و غياب جودت البضائع في السوق الليبي يخالف معايير الجودة، والمستهلك الليبي واقع تحت تأثير الدعاية والأخبار المتناقلة بين الناس عن نوع وجودة وثمن البضاعة .

تساؤلات البحث :

يطرح البحث الراهن تساؤل عام وهو : ما الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي .

ومن خلال هذا التساؤل تنبثق جملة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في الآتي

ـ ما التحولات السياسية التي شهدها المجتمع الليبي وأثرها علي ثقافة الاستهلاك.؟

ـ ما العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتغير في نمط استهلاك في المجتمع الليبي؟

أهداف البحث:

يسعي البحث الراهن إلي تحقيق هدف عام وهو: التعرف على الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي.

ومن خلال هذا الهدف تنبثق جملة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في الآتي

ـ التعرف علي التحولات السياسية التي شهدها المجتمع الليبي وأثرها علي ثقافة الاستهلاك

ـ التعرف علي العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتغير في نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي .

أهمية البحث :

تكتسب البحث الراهنة أهميتها من كونها تحاول تقديم صورة واقعية عن الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي

مفاهيم البحث :

مفهوم الاستهلاك : هو استخدام السلع والخدمات استخداماً مباشراً ونهائياً لإشباع حاجات اقتصادية واجتماعية ، وثقافية حيث أنه يختلف من فئة اجتماعية إلي أخري ، ومن فرد إلي آخر ومن فترة عمرية إلي آخري ، ومن نوع إلي آخر.[1]"

السلوك الاستهلاكي : هو أنماطا من الأفعال وردود الأفعال والقرارات في شئون الإنفاق وقد تستثار من خلال تنبيهات عدة. يعد الإعلان أحد الأنماط الانفعالية التي تستهدف ذلك على أساس أنه طريقة من طرق الاتصال تستهدف ترويج سلعة أو خدمة عن طريق إثارة عوامل نفسية متعددة.

يعرف الباحث السلوك الاستهلاكي بالطريقة التي يتبعها الفرد في عملية الشراء والاستهلاك. وبما أن السلوك الاستهلاكي هو جزء من السلوك الإنساني فإنه يخضع لعدة عوامل نفسية واجتماعية ومؤثرات تتحكم في طريقة الشراء والاستهلاك، قد تكون سلبية أو إيجابية.

منهج البحث :

استخدم البحث المنهج الصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحديد أبعادها وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي عند تتبع تطور ظاهرة نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي

الدّراسات السابقة والنظـريات المفسرة للبحث :

أولا ـ الدراسات السابقة :

1- دراسة : زينب عبد الصمد (1982) بعنوان: [2]" دراسة أنماط سلوك بعض الأسر عند استخدامها للموارد عند إعداد الوجبات الغذائية" بهدف التعرف على أثر كل من المستوى التعليمي والخبرة العملية في استخدام الموارد عند إعداد الوجبات الغذائية ومدى استيفاء الوجبات للاحتياجات الغذائية لأفراد الأسرة، ومدى التوازن في توزيع بنود الاتفاق المختلفة بميزانية الأسرة، وقد أجرى البحث على عينة مكونة من (206) ربة أسرة من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة وباستخدام استمارة استبيان. وأظهرت نتائج البحث أن اتباع الأسلوب الإداري السليم عند إعداد الوجبات يؤدي إلى خفض نسبة الإنفاق على بند الطعام. كما يؤدي إلى زيادة قدرتها على إدارة شئون الأسرة ومواجهة الأزمات المالية.

2ـ دراســـــة: الجديلي وآخـرون(1987) بعنوان:[3]" دراسة عن أثر اشتغال المرأة في سلوكها الإنفاقي على الأغذية المحفوظة " بهدف معرفة تأثير عمل الزوجة على الإنفاق على الأغذيـة المحفوظة، وطبق الاستبيان على عينة قوامها 50 ربة أسرة عاملـة وغيـر عاملـة اختيـرت عشوائياً، وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الزوجات العاملات اللاتي يقمن بالشـراء بأنفسـهن، كذلك وجود علاقة ارتباطية بين الترشيد الاستهلاكي وإدارة شئون الأسرة.

3ـ دراســـــة : زينب حقـي (1993) بعنوان :[4] " أثر المستوى التعليمي لربة الأسـرة فـي الـنمط الانفاقي والاستهلاكي على ميزانية الأسرة ". بهدف الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمـي لربة الأسرة وبنود الإنفاق على ميزانية الأسرة، وتحديد الفروق في متوسطات الإنفاق الشـهري على بنود ميزانية الأسرة. واستخدمت استمارة الإنفاق الشهري على بنـود ميزانيـة الأسـرة. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية قدرها (218) ربة أسرة عاملة وغير عاملة؛ من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بـين المسـتوى التعليمي لربة الأسرة وكل من الوعي التخطيطي والاستهلاكي الذي يؤثر بدوره علـى الـنمط الانفاقي والاستهلاكي لبنود ميزانية الأسرة. والوعي الادخاري، والوعي بالترشيد الاسـتهلاكي الغذائي. كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الإنفاق بين ربات الأسر العاملات وغير العاملات على بند الغذاء، والملابس، والمسكن، والتعليم.

4ـ دراســـــة : فاتن كمال (1995) بعنوان: [5]" أثر العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة للأسـر المصرية على الأنماط الاستهلاكية ". بهدف دراسة الأنماط الاستهلاكية والإنفاق لبعض الأسـر المصرية، وأثر خصائصها الاجتماعية والاقتصادية على أنماطها الاستهلاكية، ومدى اهتمامهـا بتخطيط دخلها المالي. وأجريت الدراسة على (235) أسرة (120 أسرة حضرية، 115 أسـرة ريفية) ذات خصـائص اقتصـادية واجتماعيـــة، واستخدمت اسـتمارة بيانـات لتحديـد المسـتوى الاجتماعي والاقتصادي للأســـرة، واستمارة الإنفاق الشهري على بنود الإنفاق المختلفة. وأظهرت النتائج أن ٪70.8 من الأسر الحضرية تقوم بعمل ميزانية للدخل الشهري الإجمالي في مقابـل ٪22.6 من الأسر الريفية، وهناك علاقة ارتباطية بين كل من : مكان ومنطقة السكن، والـدخل الشهري، وحجم الأسرة على متوسط الإنفاق الشهري على بنود الاستهلاك المختلفة لأسر العينة، واتباع ميزانية للدخل الشهري. ووجد تأثير معنوي لإجمالي الدخل الشهري للأسـرة والـدخل الفردي على ادخار الأسرة. كما وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين

حجم الأسرة وبين توزيع الدخل الشهري على بنود الإنفاق وعند زيادة الدخل. وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين ازداد لديهم الوعي بالترشيد الاستهلاكي. كذلك توجد علاقة ارتباطية بين عمل الزوجة وبين مقدار المنفق على بند الغذاء، وأن الأسر الحضرية تنتظر موسم التخفيضات للقيام بالشراء، وأن معظم الأسر لا تقوم بشراء ملابس أو مفروشات ليست في حاجة لها.

5- دراســــــــة : حصة الهدلق (2001): بعنوان [6]" العلاقة بين عمل الأم وترشيد السلوك الاستهلاكي للطفل خلال مرحلة التعليم الأساسي" دراسة وصفية بمدينة الرياض. بهدف دراسة العلاقة بين عمل الأم ودخلها الشهري وبين ترشيد السلوك الاستهلاكي للطفل خلال مرحلة تعليمه الأساسي. وقد أجري البحث على عينة قوامها (500) زوجة، (300) زوجة عاملة، (200) زوجة غير عاملة من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة، واستخدمت استمارة استبيان لجمع البيانات، وقد أسفرت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الوعي بالترشيد الاستهلاكي وقدرة الزوجة على إدارة شئون الأسرة ومواجهة الأزمات المالية للأسرة. ولقد أكدت عدم حرص الزوجة السعودية العاملة على الادخار. وأكدت أيضاً على مساهمة الزوجة العاملة في الصرف على بنود الإنفاق والاحتياجات الأسرية ويزيد من قدرتها على إدارة شئونها الأسرية. وأسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالترشيد الاستهلاكي والمستوى التعليمي للزوج. وهناك علاقة ارتباطية بين مستوى الوعي بالترشيد الاستهلاكي ومستوى التعليم للزوجة. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي بالترشيد الاستهلاكي ووظيفة الزوجة والمنفق على بنود الإنفاق المختلفة وأيضاً مقدار الدخل الشهري للزوجة. وتوجد علاقة ارتباطية بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين مستوى الوعي الترشيد الاستهلاكي لربات الأسر العاملات.

6- دراســــــة : سليم عثمان خمايســة (2013) [7] وهدفت الدراسة الى الكشف عن أهمية نصوص مشروع قانون حماية المستهلك الأردني لعام،2007 إذ بينت أوجه القصور الذي اعترى تطبيق القانون المدني الأردني، فقد دفع المشرع إلى إيجاد قانون خاص يحكم العلاقة بين المنتج والمستهلك في حدود معايير الكلفة والحاجة والدعاية والإعلان إن السرعة في معدل تغير أذواق المستهلكين من ناحية و التطورات النفسية و التكنولوجية المتلاحقة من جهة أخرى.

والتعجل من عمليات تحسن و تطور المنتجات زيادة على أن المستهلك الجزائري يتميز برغبته الزائدة في شراء السلع لما تتوفر عليه من خصائص و مزايا .

تتغير رغبات و أذواق المستهلك من وقت إلى آخر نتيجة العوامل العديدة التي من أهمها الإعلان خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الجديدة.

7- دراســـة : شـيث جـاديش أرنولـد وإريـك (2015) [8] وحـول "ثقافـة المسـتهلك العالميـة "، والتـي توصـلت أن المسـتهلك لا يمكـن معاملته على أنه منـدفع نحـو متعـة الاسـتهلاك فـي ظـل الاقتصـاد المعاصـر، علـى الـرغم مـن أن هـذه الصـفة موجـودة فـي أسـلوب الدعايـة والإعلانـات، فالناقـد الـذو اق هـو الـذي يعـرف الخلفيـة الفنيـة والسياسية للسلع المعروضة في السوق قبل شرائها

التعليق على الدراسات السابقة :

بمراجعة الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة مـا يلـي :

- نـدرة الدراسـات العربيـة التـي تناولـت الحالـة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية

ـ يعد ترشـيد الاسـتهلاك مـن الدراسات التي اهتمت بها تخصصـات متعـددة فـي العلـوم الاجتماعيـة .

ـ علـى الـرغم مـن اخـتلاف الدراسـات السـابقة فـي مسـتوى الأهـداف والمحـددات والآليـات والأطـر النظريـة والمنهجيـة، إلا أن هناك أوجه اتفاق بينها يمكن اعتبارهـا مقـدمات لبحـوث مسـتقبلية، تُسـاعد الباحـث فـي الكشـف والتعرف وفهم نقطة الانطلاق لموضوع هذا البحث .

- ركّـزت أغلـب الدراسـات السـابقة علـى الـذكور والإنـاث كوحـدة تحليـل، فـي حـين ركـزت الدراسـة الحاليـة علـى أفـراد فئـة الـذكور المسـؤولين عـن الإنفاق خارج حدود المنزل.

- استخدمت معظم الدراسات أسـاليب مختلفـة فـي جمـع المعلومـات، قامـت علـى أسـاليب الملاحظـة والمقابلـة والاسـتبانة، إذ يمكـن الاسـتفادة منهـا فـي تحليـل وتفسـير نتائج الدراسة.

ـ دعمت الدراسات السابقة بمحاورها إحساس الباحث بأهمية موضوع الدراسة، حيث لم يتناول الموضوع - بحسب علم الباحث - في دراسات سابقة في المجتمع الليبي

ـ ساعدت الدراسات السابقة في تعميق فهم الباحث بمشكلة الدراسة ومدخلها النظري ومفاهيمهما المتعددة، وتساؤلاتها ومقاييسها

ثانيا ـ النظريات المفسـرة :

نظرية ثقافة الاستهلاك: وتدور نظرية ثقافة الاستهلاك حول مجموعة أساسية من المسائل النظرية التي ترتبط بالعلاقات بين هويات المستهلكين الشخصية والجماعي ، فنظرية ثقافة الاستهلاك تكشف كيف تفيد الأنشطة الاستهلاكية في صياغة وتحويل المعاني الرمزية المتضمنة في الإعلانات والدلالات التي تحملها العلامات التجارة والسلع المادية لكي تعبر عن ظروف اجتماعية وشخصية معينة بالإضافة إلي هوياتهم وأهدافهم وأسلوب حياتهم ، ومن هذا المنظور فإن الأسواق تقدم للمستهلكين خلفية واسعة وممتدة ومتنوعة للمصادر التي يمكن من خلالها بناء الهوايات الفردية والجماعية ، وتركز نظرية ثقافة الاستهلاك الاهتمام علي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتجريبية للاستهلاك والتي لا يمكن الوصول إليها من خلال التجارب والدراسات المسحية وقواعد البيانات النموذجية بما في ذلك قضايا وموضوعات مثل رمزية المنتج ، الممارسات الطقوسية (1)

لذا يحرص البحث الراهن على تبني توجه نظري يتناسب مع طبيعة البحث الذي يهدف إلى الكشف عن التغير في بنية الثقافة الاستهلاكية في وجود عادات وتقاليد وموروثات خاصة مع عدم إنكار وجود ثقافة وافدة يتم استقبالها من العالم الغربي.

لقد انحصر دور الاقتصاد باعتباره المدخل الوحيد لفهم سلوك المستهلك وزيادة النزعة الاستهلاكية بين البشر ، لقد صارت الثقافة الاستهلاكية عنصرا تمارسه المصادر المختلفة من تأثير على سلوك الإنسان في اتجاه الميل إلى الاستهلاك بل وجعل الاستهلاك هدفاً في حد ذاته.

نظرية استهلاك الأحلام والصور والمتعة: وترتبط هذه النظرية بالمتعة الانفعالية الناجمة عن الاستهلاك والأحلام والرغبات التي تصبح موضع اختفاء في صور للثقافة الاستهلاكية، حيث نجد المؤسسات الإنتاجية الرأسمالية وعن طريق وسائل الأعلام والإعلان الحديثة تعمل على جذب المستهلك من خلال تلك الصور التي تبث هنا وهناك لجذب الانتباه بالتركيز على الجرعة " الحسية الزائدة والانغماس الجمالي والاحاسيس

والادراكات التي تشبه الأحلام فعندما تجتمع حاجات المستهلك وسعادته تصبح الأحلام والرغبات متحققة بالصور الثقافية الاستهلاكية كالإفراط والتبذير، وتبدو دلالة هذا المنظور أكثر ارتباطا بأسلوب الحياه في المجتمعات الحضرية الحديثة، التي تتمكن من التواصل مع هذا الأسلوب أوان تكون جزء من خيالات عالم المتعة التي تتحقق بالاستهلاك الرمزي للسلع ذات الماركات العالمية والتجول فيً املدن الحضرية والمراكز التجارية التي تمثل فضاءات واسعا للإسراف الذي أصبح بمثل شكال من أشكال الوجاهة الاجتماعية الحضرية الذي بات يؤثر على المستهلك الوصول إليها مادام متميزا على الأخرين بكثرة استهلاكه.

لقد حاول الكثير من رجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع الاستعانة بدراسات متعددة؛ للتأكيد على أنَّ الأسباب الرئيسة والأولية للانحرافات الاجتماعية تنبع من العوامل والقوى الاقتصادية في المجتمع. ومن خلال هذه الدراسات تم الإجماع على أنَّ معظم المجتمعات الحديثة تقوم حول أيدولوجية اقتصادية أساسية، وأنَّ تفسير المشكلات الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفشل النظم التكنولوجية والاقتصادية في القيام بوظائفها، والعجز عن ضبط النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات الكافية لكل فرد من أفراد المجتمع. ولقد ظهرت مجموعة من التفسيرات الاقتصادية المطلقة للإصابة بالأمراض العقلية والنفسية وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وقد أسهمت هذه الدراسات بنتائج إيجابية أكدت على أنَّه إذا تم التخلص من البطالة، وإزالة الفقر، والسيطرة على التقدم الآلي بصورة ملائمة، وتوفير المسكن الصحي لكل أسرة، فسوف تدخل الإنسانية في العصر الاجتماعي السعيد الذي يخلو فيه المجتمع من كل المشكلات الاجتماعية.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ الفقر هو الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة لإشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وله آثار سلبية خطيرة على الجوانب الصحية والثقافية من حيث نوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى توفر فرص التعليم، والفقر قبل كل شيء هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية في جميع المجالات الحياتية، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية. كما إنَّ تأثير الفقر ليس منفصلاً عن بقية العوامل النفسية والاجتماعية؛ إذ أنَّه يؤثر ويتأثر بمستوى الطموح لدى الأسرة، وبالوضع الطبقي والثقافة السائدة في المجتمع، كما يؤثر تأثيراً ملحوظاً في عملية الاتزان النفسي وفي علاقة الفرد بالأسرة والبيئة المحيطة به. فلقد أثبتت مجموعة من الدراسات أنَّ الفقر أحد الأسباب الرئيسة لجميع أنواع الانحرافات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، وأنَّ الفقر يؤثر بصورة ظاهرية على

الفرد مما يجعل بعض المجتمعات لا تكترث لحالة هذا الفرد، إلا أنَّه في حقيقته يحمل بالغ الأثر على المجتمع. وأما عن ميزانية الأسرة، فتتمثل ميزانية الأسرة في أبسط صورها في قيام الأسرة بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيعه بين أوجه الإنفاق أو بين السلع والخدمات التي يتضمنها الاستهلاك بصورة تحقق أقصى منفعة ممكنة وبأقل نفقة ممكنة. ولكن الأسرة كثيراً ما تقع في مشكلات مادية لا ترجع إلى عدم كفاية الدخل أو عدم تناسبه مع مطالب الأسرة، بل ترجع إلى أنَّ الأسرة تعمد إلى زيادة نفقاتها فوق حدود مواردها، وتتحدى قلة الدخل النسبي بأساليب سلبية كالاقتراض مثلاً بدلاً من الإنفاق في حدود الدخل أو العمل على زيادة إنتاجها واستغلال الطاقات المعطلة فيها ويستثنى من ذلك الفئات العاجزة عن تدبير الحد الأدنى الضروري للمعيشة. وعندما تفشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي بها الموقف إلى نوع من الصراع يقوم بين أعضائها من جانب وبين البيئة الخارجية من جانب آخر، وهذا الصراع يولد أربعة أنواع من التصرفات هي: **1- العـــدوان:** وهو في جوهره يعبر عن حاجة الأسرة إلى القيام بفعل معين في ظروف غير ملائمة، ويستهدف هذا السلوك مقاومة هذه الظروف وتجنبها أو محاولة قهرها والتغلب عليها، ومن مظاهر وجود الاتجاهات العدوانية في الأسرة ازدياد الشجار والخلافات بين أفرادها أو النقد المتطرف لربِّ الأسرة أو ازدياد الاحتكاك بين الأسرة وجيرانها، أو ترديد الشكوى المستمر

2 -النكـــوص: وهو اللجوء إلى حل المشكلات بطرق سلبية تزيد من إغراق الأســرة في المشاكل طويلة الأمد، ومن أهم مظاهــر هذا السلوك الاعتماد على الاقتراض والإسراف في المطالب دون تقدير لموارد الدخل، أو الاعتماد على الأقارب والجيران والشعور بالغيرة الشديدة والحسد للأُسر التي تتمتع ببعض المزايا الاقتصادية

3-الجمـــــود: وهو استمرار الأسرة في اتباع نوع معين من التصرفات وأسلوب المعيشة وعدم القدرة على إيجاد حلول إيجابية للمشكلة وفي الوقت نفسه عدم التخلي عن العادات والتقاليد التي تدعو إلى الإسراف والاهتمام ببعض المظاهر الاجتماعية لتقليد الآخرين

4 ـ **القنـــــوط:** وهو الإحساس الذي يراود أفراد الأسرة بعد مرور مدة من الزمن على المشكلات الاقتصادية دون حل أو تحسين، ويتحول هذا الإحساس تدريجياً إلى حالة من الكراهية تنصبُّ على الأسرة ذاتها وتزعزع ثقة الأسرة بنفسها فتنتهي إلى الانطواء أو في بعض الأحيان إلى التفكك الأسري.

النظرة السيسيولوجيا للاستهلاك (9)

تتســـم النظرة السيسيولوجيا للاستهلاك بالطابع الشمولي الذي يوسع من الاهتمام النفسي والاقتصادي به، إذ أنه ظاهرة عامة في كل المجتمعات كما أنه ليس مجرد إشباع نما له عدد محدد من الوظائف في كل الثقافات التي بها الحاجات البيولوجية فقط، او فائض إنتاجي، فإعداد الطعام واستهلاكه يرتبط بقيمة جمالية تذويقية وفنية" عند بعض الشعوب ، وهو دليل على المكانة الخاصة في الثقافات ذات الفائض الإنتاجي سواء لدى شعوب البسيطة أم المعاصرة، وتعد النظرة السيسيولوجيا والأنثروبولوجيا أيضا من الجوانب المادية والمعنوية للاستهلاك ، ومن الجوانب المنظورة وغير المنظورة.

ومن ناحية أخرى ، فإن تأثير الاستهلاك يزداد وضوحا على الأفـــراد فاقتصاد السوقي وثقافة الاستهلاك ، قد تركا بصماتهما على خصوصية الأفراد وعلى العلاقات بينهم، فاقتصاد السوق القائم على الاستهلاك الجماهيري أفرز نوعا جديدا ، وساعد على ذلك تقلص دور الأسرة وظهور مهن مساعدة تعتمد على أيديولوجية ليبرالية تؤكد على التوازن بين التكيف الاجتماعي للفرد وبين تعبير الفر دي والحر عن ذاته وكانت نتيجة ذلك ظهور "الذات المعتمدة" التي تبحث عن الحقوق الفردية وتحقيق الذات الفردية والسعي نحو الخلاص الفردي والإفراط والأنانية وهكذا تحولت الذات تحت تأثير الاستهلاك المادي والاجتماعي –إلى ذات خاضعة لا تملك من أمرها شيئا **أنماط الاستهلاك (10)**

ـ أن أنماط الاستهلاك عبارة عن نماذج تنتقل بين أفراد المجتمع

ـ أن أنماط الاستهلاك تشمل الغذاء والملبس وما إلى ذلك

ـ أن تصرف الأفراد حيال الاستهلاك في حياتهم اليومية يأخذ شكال من اشكال التكرار مما يجعلها تنتشر في المجتمع

ـ أن أنماط الاستهلاك تنتشر في المجتمع

ـ أن انتشار أنماط الاستهلاك يجعلها تتحول إلى ظاهرة اجتماعية

ـ إن ثقافة الاستهلاك تتصف بالتحول السريع الذي يظهر على مستويات عديدة وخالصتها أن يصبح كل شيء قابل للتبادل مع أي شيء وتخضع المعاني للتزييف وخلق التناقضات بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون

خلاصة البحث :

ويتضح مما سبق أن عملية التأثير أصبحت خاضعة لمعايير معرفية يتحكم فيها من يمتلك وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال وتتم بصورة غير مباشرة عن طريق برامج مخططة ، أما الصورة المباشرة للتأثير في المستهلك فتتم بصورة أساسية عن طريق الإعلان والهدف من ذلك إثارة غرائز الجمهور والترويج والحث على الشراء وخلق تطلعات ترفيه عن طريق الصور التي تجعل السلع المعلن عنها مرغوبا فيها ومقنعة وميسرة ويمكن الحصول عليها بطرق ملائمة لمعظم قطاعات المجتمع حتى لو أدى ذلك إلى تدهور أحوالهم المعيشية وهكذا يتضح لنا كما هو موضح في عنوان هذا البحث العلاقة بين الحالـة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثيرها بالسياسات الاقتصادية التـي يتبناهـا المجتمـع .

نتائج البحث:

ـ إن إتباع السياسات الليبرالية لم يؤدِ إلى تحقيق التنمية ، إذ لم تقم بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

ـ إن نجاح عملية التنمية يحتاج إلى سياسات تدخل حكيمة وهنا يبرز دور الدولة في تحقيق التنمية بالمعنى الواسع.

ـ إن هدف هذه البرامج والسياسات، وهي تخفيف الآثـار الاجتماعيـة السلبية للإصلاح الاقتصادي هو هدف أكبر من إمكانياتها بكثير.

ـ إن تخفيف الآثار لا يرتبط مباشرة بهدف معالجة الفقر وتصحيح توزيع الدخول والثروات، وإنما يقتصر على بعض أعراضه.

هناك قصور في نوعية المشروعات، إذ جاء معظمهـا بطلـب مـن جهـات حكومية، واتسمت بقدر من التشابه، مما يثير تساؤلات حول مـدى مطابقتهـا لاحتياجات الفئات المتضررة.

ـ هناك نقص في المعلومات عن هذه الجهود والتعرف على مدى كفايتها في الحد من الفقر.

ـ افتقاد التنسيق بين البرامج بعضها البعض، مثل التنسيق بين المؤسسات التي تعمل في مجال الاقتراض متناهي الصغر.

ـ لا يعكس التوزيع النسبي لشبكات الأمان الاجتماعي التوزيع الإقليمي للفقراء؛ إذ يتركز الإنفاق الكلى لهذه الشبكات في المدن الليبية .

ـ على الرغم من اتساع نطاق عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية، سواء في إقراض المشروعات الصغيرة، أو متناهية الصغر، أو في برنامج المشروعات العامة؛ إلاّ أنه يحتاج إلى القيام بدور أكبر في استهداف الفقراء في ليبية .

التوصيات :

يوصي الباحث بعدم اللجوء إلى سياسات خفض الإنفاق إلاّ في الحالات الضرورية جداً.

ـ عدم الاعتماد في حل المشكلات الاقتصادية على الوصفات الجاهزة.

ـ أن يكون هدف البرامج والسياسات الإصلاحية هو معالجة أسباب الفقر والبطالة وليس التخفيف منها.

ـ إعطاء دور كبير للتخطيط قياساً بالدور الذي يعطى للسوق ولاسيما في المراحل المبكرة للعمل التنموي.

الهوامـــــــــش :

1-عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، دار الشعب، القاهرة، 1977، ص110-112 نقلا عن مصطفى عمر التير.

2-الجديلي. ضحى وآخرون (1987): دراسة عن أثر استقبال المرأة في سلوكها الإنفاقي على الأغذية المحفوظة، مجلة الاقتصاد المنزلي، العدد،2 الجمعية المصرية للاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

3-حقي. زينب محمد (1993): أثر المستوى التعليمي لربة الأسرة في النمط الإنفاقي والاستهلاكي في ميزانية الأسرة، نشرة بحوث الاقتصاد المنزلي، المجلد،3 العدد،1 كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

4-عبد الصمد. زينب محمد (1982): دراسة أنماط سلوك بعض الأسر عند استخدامها للموارد في إعداد الوجبات الغذائية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

5-الهدلق. حصة محمد (2001): العلاقة بين عمل الأم وترشيد السلوك الاستهلاكي للطفل خلال مرحلة التعليم الأساسي، رسالة ماجستير ، كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية بالرياض.

6-كمال. فاتن مصطفى (1995): أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية على الأنماط الاستهلاكية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

7-سليم عثمان (.2013). حماية المستهلك في عقود تداول المنتجات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ص26.

8-Sheth, Jagdish. NareshMaholtra & Eric J. Arnold .(2015). Global Consumer Culture" in Encyclopedia of International Marketing: http://www.uwyo.edu/sustainable/recentresearch/docs/global consumer, culture, arnould.pdf.

9-احمد زايد وآخرون: الاستهلاك في المجتمع القطري ، أنماطه وثقافته ، الدوحة ، مركز الوثائق للدراسات الإنسانية بجامعة قطر، 1991 م.

10- احمد زايد وآخرون: نفس المرجع السابق ، ص36.